مخرمة بن بكير وسماعه من أبيه

إعداد

الدكتور / صالح بن عبد الرحمن بن إبراهيم الهندي

حاصل على الدكتوراه في السنة وعلومها من جامعة القصيم

البريد الإليكتروني: s.b.h.cs3@gmail.com

ملخص البحث:

جرى في هذا البحث النظر في حال مخرمة بن بكير، أحد الرواة المخرج له في دواوين السنة المتقدمة، ومنها صحيح مسلم، وبيان حال اتصال سماعه من أبيه؛ إذ أنه قد أكثرَ من الرواية عن أبيه، وقد تناثر كلام أهل العلم فيها، فجاء هذا البحث ليجمعها، ويوازن بينها للخروج بقول راجح، وقد خلص البحث إلى أن أكثر النقاد على توثيقه، وأنه لم يسمع سوى حديث الوتر.

الكلمات المفتاحية : ترجمة مخرمة ، بيان توثيقه، سماع مخرمة من أبيه، القول بنفي السماع مطلقًا.

Mukhrama ibn Bakir and his hearing from his father

Dr. Saleh ibn Abd al-Rahman ibn Ibrahim al-Hindi
Holds a PhD in Sunnah and its Sciences from Qassim University
E-mail: s.b.h.cs3@gmail.com

Abstract:

This research examines the status of Mukhrama bin Bakir, one of the narrators mentioned in the previous collections of Sunnah, including Sahih Muslim. It also explains the status of his continuous hearing from his father, as he narrated a lot from his father, and the scholars' opinions on this matter have been scattered. This research aims to collect them and balance them to arrive at a more reliable opinion. The research concludes that most critics are of the opinion that he is trustworthy, and that he only heard the hadith of Witr.

Keywords: Mukhrama's translation, his documentation, Mukhrama's hearing from his father, the statement denying hearing absolutely.

****

بسم الله الرحمن الرحيم

مـــقـــدمـــة

الحمد لله رب العالمين، وصلى الله وسلم وبارك على نبيه محمد، وعلى آله وصحبه والتابعين، وبعد:

فإن علم الجرح والتعديل من أدقّ علوم السنة وأعظمها شأنًا، لأنه الأساس في قبول الحديث أو رده. فالسند وهو سلسلة الرجال الذين نقلوا الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم هو العصب الذي يقوم عليه هذا العلم، وقد سار النقاد فيه وفق قواعد صارمة ومنهجية دقيقة، تتبعوا سير الرجال، واطّلعوا على تواريخهم وأحوالهم، بعيدًا عن الأهواء أو المجاملات، لا يبتغون بذلك إلا وجه الله، وحفظ سنة نبيه صلى الله عليه وسلم، فمن ثبتت عدالته زكّوه، ومن وُجد فيه خلل أو كذب أو ضعف في الضبط، جرحوه، دون أن يحابوا أحدًا، أو يراعوا مصلحة شخصية، غايتهم حماية السنة من التحريف والدخيل.

ومن أركان النظر في الإسناد النظر في اتصال رواته وسماع بعضهم من بعض، وهو في الحقيقة يؤول إلى الجرح والتعديل، لأن الانقطاع يلزم منه وجود وسائط أو واسطة مجهولة العين، لا يتحقق للناقد ثقته وعدالته.

وقد جاء هذا البحث في البحث في حال مخرمة بن بكير، أحد الرواة المخرج له في دواوين السنة المتقدمة، ومنها صحيح مسلم، وبيان اتصال سماعه من أبيه؛ إذ أنه قد أكثرَ من الرواية عن أبيه، وقد تناثر كلام أهل العلم فيها، فجاء هذا البحث ليجمعها، ويوازن بينها للخروج بقول راجح، والله وحده المستعان، ولا حول ولا قوة إلا به.

مشكلة البحث:

١- ما حال مخرمة بن بكير من جهة الحفظ والضبط؟
٢- ما هي أقوال النقدة في سماع مخرمة عن أبيه، وما أثر اختلافهم في الحكم باتصال الأحاديث التي تروى من طريقه؟
٣- ما هو الراجح من تلك الأقوال، وما هي قرائن وأدلة رجحانه؟

أهمية البحث:

١-تعلقه بسلسلةٍ رويت من طريقها أحاديث كثيرة، ومنها أصول في أبوابها.
٢-أن رواية مخرمة عن أبيه مخرجة في دواوين السنة المشهورة، ومنها صحيح الإمام مسلم.

أهداف البحث:

١-بيان حال مخرمة بن بكير من جهة الضبط والحفظ.
٢-بيان أقوال النقدة في سماع مخرمة بن أبيه، واختلافهم في الحكم باتصال مروياته.
٣-بيان الراجح من تلك الأقوال وذكر دلائل رجحانه.

خطة البحث:

- التمهيد: ترجمة مخرمة بن بكير وبيان توثيقه.
- المبحث الأول: عرض الأقوال في سماع مخرمة من أبيه. وفيه أربعة مطالب:
  - المطلب الأول: القول بنفي السماع مطلقًا.
  - المطلب الثاني: القول بأن مخرمة لم يسمع من أبيه إلا حديثًا واحدًا.
  - المطلب الثالث: القول بإثبات سماعه من أبيه مطلقًا.
  - المطلب الرابع: القول بأن مخرمة سمع من أبيه احاديث يسيرة.
- المبحث الثاني: عرض الأقوال والترجيح بينها.
- الخاتمة.
- فهرس المصادر والمراجع.
- فهرس المحتويات.

التمهيد

ترجمة مخرمة بن بكير وبيان توثيقه.

هو مخرمة بن بكير بن عبد الله بن الأشج، أبو المسور المدني، من السابعة، مات سنة (١٥٩) تسع وخمسين ومائة، خرج حديثه مسلم والنسائي وأبو داود.

وأكثر النقاد على **توثيقه**:

قال مالك: "حدثني مخرمة، وكان رجلًا صالحًا"، وقال في «موطئه»: "مالك عن الثقة عنده"، والأكثرون على أن مخرمة معنيٌّ بهذا[١].

روى الدارقطني بإسناده عن النسائي أنه قال: "لو كان مخرمة ضعيفًا لم يرضه مالك أن يأخذ منه شيئًا... ولا نعلم في هذا الباب مثل من مالك بن أنس! رحمه الله".

وقال يعقوب بن سفيان: "كان مالك يحسن الثناء عليه".

---

(١) وإنما وقع الاختلاف هل حيثما أطلق مالكٌ «حدثني الثقة» فإنما أراد مخرمةَ وحسب، أم يختلف مراده بحسب كل موضع، واختلف في تفسيرها على قسمين:

الأول: منهم من أطلق القول بأن المراد بـ«الثقة» مخرمة بن بكير، وهذا نقله الداني والزركشي عن ابن معين، والدانيُّ عن العلّافِ والنسائيِّ -على أن له قولًا آخر-، ورواه الطبرانيُّ عن أحمد بن صالح المصري، وأبو حاتم عن إسماعيل بن أبي أويس.

الثاني: منهم من حمل مراد مالك على جماعة، ولم يقصره على فرد، مع اتفاقهم على أن مخرمة يدخل ضمنًا، إلا أنه قد يراد غيره في مواضع أُخَر، كعمرو بن الحارث أو عبد الله بن لهيعة أو عبد الله بن وهب.

وهؤلاء اختلفوا في تفصيل ذلك على ثلاثة أقوال:

القول الأول: أن "أكثر ما يقول مالك: «حدثني الثقة» فهو مخرمة بن بكير" قاله ابن عبد البر، فقد يراد بالثقة غير مخرمة أحيانًا، ولكن مخرمة مراد في أكثر المواضع.

القول الثاني: ما ذهب إليه النسائي من أن ما رواه مالك "عن القاسم وسالم وابن شهاب؛ يشبه أحاديث مخرمة بن بكير، والذي يقول: في كتابه: «الثقة عن بكير» يشبه أن يكون عمرو ابن الحارث".

القول الثالث: أن ما "روى مالك: «عن الثقة عن بكير بن عبد الله بن الأشج» فالثقة مخرمة ولده، أو: «عن الثقة عن عمرو بن شعيب»، فقيل: إنه عبد الله بن وهب أو غيره، ذهب إلى هذا السخاوي.

ويحسن التنبيه إلى أن منهم من لم يدخل مخرمة في جملةً، قال ابن وهب: "كل ما كان في كتب مالك وأخبرني من أرضى من أهل العلم فهو الليث بن سعد".

وقال ابن المديني: "مخرمة ثقة".

وسئل أحمد عنه فقال: "ثقة".

وقيل لأحمد بن صالح : "كان مخرمة من ثقات الناس؟" قال : "نعم".

وقال أبو حاتم: "صالح الحديث".

وقال النسائي: "ليس به بأس".

وقال ابن عدي في حديث مخرمة: "أحاديث حسان مستقيمة، وأرجو أنه لا بأس به".

وقال ابن حجر: "صدوق".(١)

ومنهم من **ضعفه**: فروى الدوري عن يحيى بن معين قال: "مخرمة بن بكير، ضعيف الحديث"، ومرة: "ليس حديثه بشيء".

وقال الدوري ومعاوية بن صالح عن يحيى: "مخرمة بن بكير ضعيف الحديث". وقال ابن الجنيد: "سمعت يحيى بن معين، وسئل عن مخرمة بن بكير؟ فكأنه ضعفه".

وقال ابن محرز: سمعت يحيى بن معين، وسئل عن مخرمة بن بكير؛ سمع من أبيه؟ فقال: "كتاب".

وقال يحيى: "مخرمة لا يكتب حديثه".

وحكى ابن عبد البر عن الدوري عن يحيى: "مخرمة بن بكير ثقة"، وكذا حكى عن ابن البرقي: قال لي يحيى بن معين: "كان مخرمة ثبتًا، ولكن رواية عن أبيه من كتاب وجده لأبيه لم يسمعه منه".

ونقل الجوهري أن ابن معين قال: "مخرمة ثبت".

فهذه الروايات عن ابن معين وإن اختلف ظاهرها فهي على الحقيقة لا تتعارض إن شاء الله، لأن يحيى أراد بالتضعيف ضعف رواية مخرمة عن أبيه، كأنه كان ينقم عليه روايته من كتب لم يسمعها كما سبق بحثه، أما ذات مخرمة فثقة عنده.

هكذا تأتلف تلك الروايات، وقد سبق الحاكم إلى هذا فقال: "قال ابن معين:

---

(١) ينظر في التوثيق: الجرح والتعديل: ٣٦٣/٨، والكمال في أسماء الرجال: ٣٢٣/٨، والإيماء إلى أطراف أحاديث كتاب الموطأ: ١٩٥/٣، ٤٩١/٤، سؤالات الحاكم للدارقطني: ص٢٨٧، والمعرفة والتاريخ: ٤٣٦/١، وتهذيب الكمال: ٣٢٤/٢٧، والكامل في ضعفاء الرجال: ١٧٧/٨، والتقريب: ص٩٢٦.

«ليس بشيء» وإنما أراد بهذا يحيى أن أهل مصر ينكرون سماعه من أبيه ذلك الكتاب لصغره، إنَّما هي عندهم نوع من الإجازة".

هذا بشأن ابن معين، وأما البخاري فقال الذهبي: "ضعفه ابن معين والبخاريُّ؛ فلم يخرج له".

والبخاري لم يضعفه، إنما هذا توسع من الذهبي في عبارته، نعم لم يخرج الخاري لمخرمة لكن لا يعني هذا تضعيفه، وقد مر في الكلام على سماعه من أبيه بناء البخاريّ حكمَه بالسماع على رواية مخرمة، ولو كان عنده ضعيفًا لما كان هذا.(١)

****

(١) ينظر في التضعيف ومناقشته: تاريخ ابن معين برواية ابن محرز: ٥٦/١، وبرواية الدوري: ٨٢/٣، ٢٢٠، ٢٣٩، ٢٥٤، ٤٣٤/٤، وسؤالات ابن الجنيد: ص٢٨٧، والتمهيد: ١٠٦/١٦، ومسند الموطأ للجوهري: ص٦٢٧، والمدخل إلى معرفة الصحيح من السقيم: ٧٤٨/٢، المهذب في اختصار السنن الكبير: ١١٨٢/٣.

المبحث الأول

عرض الأقوال في سماع مخرمة بن أبيه.

عرض اختلاف أهل العلم القديم في مسألة سماع مخرمة من أبيه، وقد أوجزه ابن الملقن(١) في ثلاثة أقوال:

أحدها: أنه لم يسمع منه مطلقًا، وإنما يروي من كتب أبيه بعد وفاته.
ثانيها: أنه سمع منه حديثًا واحدًا.
ثالثها: أنه سمع منه.

ويحسن أن يزاد إليها قول رابع يقرب من الثاني: أنه سمع أحاديث يسيرة.

****

المطلب الأول: القول بنفي السماع مطلقًا.

أما القول الأول: فقد ذهب إليه جمهور النقاد، قال به ابن مهدي، وابن معين وأحمد وابن أبي خيثمة والنسائي والدارقطني وابن حبان والطحاوي وغيرهم(٢)، بل ذكر ابن القطان(٣) أن "المحدثين قائلون به عنه، والأمر فيه عندهم مشهور".

وإن كان يشكل على ابن حبان أنه قال(٤): "يحتج بروايته من غير روايته عن أبيه؛ لأنه لم يسمع من أبيه ما روى عنه"، وقال(٥) أيضًا: "من متقني أهل المدينة... في سماعه عن أبيه بعض النظر".

ولكنه خرج له في «صحيحه» عن أبيه، وكان قد شرط على نفسه في المقدمة بأن قال(٦): "نملي الأخبار بألفاظ الخطاب بأشهرها إسنادًا وأوثقها عمادًا، من غير وجود قطع في سندها، ولا ثبوت جرح في ناقليها".

---

(١) ينظر التوضيح لشرح الجامع الصحيح: ٦١٤/٧.
(٢) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم: ٣٦٣/٨، وسنن النسائي: (ح٤٣٧)، والثقات لابن حبان: ٥١٠/٧، ومعرفة علوم الحديث للحاكم: ص١١٠، ومعرفة السنن والآثار للبيهقي: ٣٦٧/١٢، وشرح صحيح مسلم: ٢١٤/٣.
(٣) بيان الوهم والإيهام: ٣٧٤/٢.
(٤) الثقات لابن حبان: ٥١٠/٧.
(٥) مشاهير علماء الأمصار: ص٢٢٢.
(٦) صحيحه: ٦٤/١.

بخلاف رواية عمرو بن شعيب فإنه انتقدها خارج «صحيحه» بنحو ما انتقد به رواية مخرمة، ثم التزم ذلك في «صحيحه» فلم يخرج لعمرو من روايته عن أبيه جده شيئًا.

وعودًا على هذا القول، فدلائله: ما روي عن مخرمة نفسه في عدم سماعه من أبيه بل صرح بأنه لم يدركه، ومن ذلك ما روى ابن أبي حاتم(١) وابن عدي(٢) عن موسى بن سلمة قال: "أتيت مخرمة بن بكير فقلت له: حدثك أبوك؟ قال: «لم أدرك أبي، ولكن هذه كتبه»".

وفي رواية ابن عدي(٣): أتيت مخرمة بن بكير بكتاب أعرضه عليه، فقال لي: ما سمعت من أبي حرفًا! وفي رواية له: "ما سمعت عن أبي شيئًا، إنما هذه كتب وجدناها عندنا عنه"، وفي رواية: "ما أدركت أبي إلا وأنا غلام".

وروى أحمد(٤) والبخاري(٥) ويعقوب بن سفيان(٦) من طريق حماد بن خالد قال: "سألت مخرمة عن كتب أبيه؟ فقال لي: «لم أسمع منه شيئًا»".

وهذا قد رواه مسلم نفسه عن أحمد، فقد أخرجه الضياء المقدسي(٧) من طريق مكي بن عبدان، سَمِع أبا الحسين مسلم بن الحجاج يقول: "سمعت أحمد بن حنبل يقول: سمعت حماد بن خالد الخياط يذكر عن مخرمة قال: «لم أسمع من أبي شيئًا»".

وروى أحمد(٨) من طريق ابن المبارك قال: "حدثني مخرمة بن بكير قال: «قرأت في كتاب أبي بكير»".

وكذا من طريقه(٩) قال: "حدثني مخرمة، قال: «قرأت في كتاب أبي(١٠) بكير عن سليمان بن يسار»".

---

(١) الجرح والتعديل: ٣٦٤/٨، والمراسيل: ص٢٢٠.
(٢) الكامل في الضعفاء: ١٧٦/٨.
(٣) بالإحالة السابقة.
(٤) العلل ومعرفة الرجال، برواية عبد الله: ١٧٣/٢.
(٥) التاريخ الكبير: ٣٤٢/٩.
(٦) المعرفة والتاريخ: ١٨٣/٣.
(٧) جزء الرواة عن مسلم: ص١٠٦.
(٨) العلل ومعرفة الرجال، برواية عبد الله: ٣١٦/١.
(٩) العلل ومعرفة الرجال، برواية عبد الله: ٣٦٣/٣.
(١٠) جاء في المطبوع: «ابن بكير» وهو خطأ فيما يظهر، صوابه: أبي بكير، والله وحده أعلم.

وكذا من دلائل هذا القول: قول علي بن المديني[١]: "لم أجد أحدًا بالمدينة يخبرني عن مخرمة بن بكير أنه كان يقول في شيء من حديثه: سمعت أبي".

****

المطلب الثاني: القول بأن مخرمة لم يسمع من أبيه إلا حديثًا واحدًا.

القول الثاني: أن "مخرمة لم يسمع من أبيه إلا حديثًا واحدًا" رواه الآجري[٢] عن أبي داود.

ولم أقف على من ذكر هذا سوى أبي داود، ولا أدري ما هو حديث الوتر إلا أن يكون حديث ابن عباس المعروف في منامه عند النبي صلى الله عليه وسلم عند أم المؤمنين ميمونة، فقد رواه بكير[٣]، ولكن لم أقف على روايةٍ لابنه مخرمة عن أبيه هذا الحديث، فإن كان هذا الذي أراده أبو داود فلعله وقف على رواية مخرمة وتصريحه بسماعه من أبيه، وأيًّا كان فلا يتاح لنا معرفة دلائل لهذا القول.

وليس فيما أخرج البيهقي[٤] من طريق مخرمة عن أبيه قال: "سمعت أبي يقول..." = دليل؛ فالقائل: «سمعت» هو بكير، يروي عن أبيه عبد الله بن الأشج.

****

المطلب الثالث: القول بإثبات سماعه من أبيه مطلقًا.

القول الثالث: إثبات سماعه من أبيه، وهذا القول نقله الحاكم عمّن لم يسمهم، وقال به معن بن عيسى[٥] صاحب مالك.

---

(١) الكمال في أسماء الرجال، لعبد الغني المقدسي: ٣٢٤/٨.
(٢) التوضيح لشرح الجامع الصحيح: ١٨٨/٢٥.
(٣) البخاري: (ح٦٩٨)، ومسلم: (ح٧٦٣).
(٤) السنن الكبرى: ٩١/٨.
(٥) السنن الكبرى: ٩١/٨.

روى ابن عدي[١] من طريق ابن المديني عن معن أنه قال: "مخرمة سمع من أبيه، وعرض عليه ربيعة أشياء من رأي سليمان بن يسار".[٢]

وكأن البيهقي يميل إليه، فإنه قال[٣]: "يحتمل أن يكون المراد بما حكي عنه من إنكاره= سماعُ البعض دون الجميع"، ويستدل لهذا القول بما يلي:

ما روى أبو حاتم[٤] عن إسماعيل بن أبي أويس: وجدت في ظهر كتاب مالك: «سألتُ مخرمة عما يحدث به عن أبيه سمعها من أبيه؟ فحلف لي وقال: ورب هذه البنية -يعني المسجد- سمعت من أبي».

قال أبو حاتم عقبها: "إن كان سمعها من أبيه فكل حديثه عن أبيه، إلا حديثًا يحدث به عن عامر بن عبد الله بن الزبير[٥]"، ويحتمل أن يكون هذا من أبي حاتم توقفًا بين إثبات السماع وعدمه.

ورواية ابن أبي أويس طُعِنَ فيها من قبل أنها بذاتها وجادة، وأن إسماعيل متكلم فيه، وبأن هذه الرواية خالفها ما روي صريحًا عن مخرمة بأنه لم يسمع من أبيه، وقد سأل أبو داود[٦] أحمدَ عن قول ابن أبي أويس؟ فقال أحمد: "ليس ذاك بشيء!".

ونقل ابن الملقن[٧] عن «رجال مالك» لابن الطحان وفيه: "قال محمد بن الحسن بن أنس: قال لي مالك: لقيت مخرمة بالروضة، فقلت له: سألتك برب هذه الروضة! أسمعت من أبيك شيئًا؟ قال: «نعم»".

وكتاب ابن الطحان هذا ممّا فقد، وإسناد الخبر لا يمكن تحقيق صحته، ومحمد بن الحسن بن أنس هذا لا يعرف في الرواة؛ إنما المعروف هو

---

(١) الكامل في ضعفاء الرجال: ١٧٦/٨.

(٢) نقلها الذهبي في «تاريخ الإسلام: ٢١٠/٤»: "وأما علي ابن المديني فقال: سمعت معن بن عيسى يقول: مخرمة سمع من أبيه، وعرض عليه" أهـ، وهذا اختصار مخل يوهم أنه مخرمة عرض على أبيه، فينتبه له إن شاء الله.

(٣) معرفة السنن والآثار: ٣٦٧/١٢.

(٤) الجرح والتعديل: ٣٦٤/٨.

(٥) قوله: "إلا حديثًا..." لعله يكشف معنى التدليس الذي نعت به الساجي مخرمة، وكأن مخرمة عنعن عن أبيه حديثًا لم سمعه منه، إنما سمعه من من عامر بن عبد الله، وهذا يجري على معنى التدليس عند طائفة من أهل العلم، ويحتمل أن يكون مراد أبي حاتم أن كل أحاديث مخرمة المرفوعة عن أبيه سوى حديث واحد رواه عن عامر، والله وحده أعلم.

(٦) مسائل أبي داود لأحمد: ص٤٥١.

(٧) التوضيح: ١٨٨/٢٥.

«محمد بن الحسن بن أتش» قال الجياني[١]: "الصنعاني، يروي عن مالك وغيره، يضعف".

فلعل «أتش» تصحفت إلى «أنس»، وهذا وارد، وعلى أنه قد تُكِلِّم فيه إلا أن الرازيين وثقاه[٢]، فهذا الخبر المعلق -إن صح- يعضد خبر ابن أبي أويس السابق.

وممّا يستدل به على سماع مخرمة من أبيه: قول معن بن عيسى: "مخرمة سمع من أبيه، وعرض عليه ربيعة أشياء من رأي سليمان بن يسار".

ومنزع الدلالة هنا من عرض ربيعة على مخرمة؛ فبالعرض يتصل الإسناد، ولو كان مخرمة لم يسمع من أبيه لما كان في عرض ربيعة عليه فائدة بل ينظر في تلك الكتب فيروي عنها بلا واسطة، وقد سبق ذكر خبر موسى بن سلمة لما أتى مخرمةَ بكتاب يعرضه عليه، فقال له: "ما سمعت من أبي حرفًا".

ومعن بن عيسى ليس يهدر قوله؛ إذ قيل أن كتب مخرمة كانت عنده، وكان مالك ينظر فيها[٣]، فلعله ما حكم بهذا الأمر إلا وقد وقف على برهانه ودليله.

ومما يستدل لذلك سماعات مخرمة؛ ذلك أنه سمع عامر بن عبد الله بن

---

(١) تقييد المهمل: ٧٧/١.

(٢) ينظر الجرح والتعديل: ٢٢٦/٧، والكامل لابن عدي: ٣٧٧/٧، وتهذيب الكمال: ٥٦/٢٥، وتهذيب التهذيب: ٥٣٩/٣، وفيه تضعيف النسائي له، ثم قال: "وكلام النسائي فيه غير مقبول؛ لأن أحمد وعلي بن المديني لا يرويان إلا عن مقبول، مع قول أحمد بن صالح فيه".

(٣) اختلفت النقول في هيئة رواية مالك من كتب مخرمة:
فقيل بأن كتب مخرمة كانت عند معن بن عيسى، ومنه أخذها مالك أو نظر فيها فهذا قول، وقد نقله الداني عن العلاف: "يقولون إن مالكا أخذ كتاب مخرمة بن بكير من معن بن عيسى". (الإيماء إلى أطراف أحاديث كتاب الموطأ: ١٩٦/٣، وينظر تعليق المحقق في ترجمة العلاف من هو؟).
والآخر ما نقله نقل الساجي أن مالكًا قال لمخرمة: "اكتب لي من حديث أبيك ما يدخل في السنن" قال الساجي: فكل ما كان في كتابه بلغني عن بكير بن الأشج فهو مما جمعه له مخرمة. وقال ابن عبد البر: "وقال أصحاب مالك - ابن وهب وغيره - : كل ما أخذه مالك من كتب بكير فإنه يأخذها من مخرمة ابنه فينظر فيها" وقال بهذا أحمد وابن معين، فعلى هذا فإن مالكًا نظر في كتب بكير ذاتها.
وقيل إن مالكًا أخذ بعض حديث كتب مخرمة بواسطة ابن وهب، ذكره ابن عبد البر، والله وحده أعلم.

الزبير، وعامر توفي سنة ١٢١[١]، ومخرمة والد بكير توفي سنة ١٢٧ "على الصحيح" كما قال الذهبي[٢]، فكيف يسمع من عامر ولا يسمع من أبيه؟

وكذلك لقيُّ مخرمةَ الزهريَّ، فقد روى ابن سعد[٣] عن معن عن مخرمة قال: "لقيت ابن شهاب وأنا أذهب إلى مصر، وهو مقبل من الشأم بعض الطريق، فرأيته يصلي في مِمْطَرٍ ليس عليه رداء"، وابن شهاب أقصى ما قيل أنه توفي ١٢٥، فعلى هذا يكون بكير عاش بعد الزهري عامين، وقد استدل بهذا بعض المعاصرين[٤].

****

المطلب الرابع: القول بأن مخرمة سمع من أبيه أحاديث يسيرة.

القول الرابع: أنه سمع من أبيه يسيرًا، وهذا القول احتمله ابن المديني، ولم يجزم به[٥]، بل قد صرح بخلافه؛ قال: "لا أظن مخرمة سمع من أبيه كتاب سليمان، لعله سمع الشيء اليسير"، والقول الذي نص عليه واستدل له هو عدم السماع -وسبق في ذكر القول الأول-.

****

(١) الثقات، لابن حبان: ١٨٦/٥.
(٢) تاريخ الإسلام: ٣٧٩/٣.
(٣) الطبقات الكبرى: ٤٣٧/٧.
(٤) الدفاع عن كتاب رياض الصالحين، لعلي بن نايف الشحود: ١٣٨، ونقض تتبعات الدارقطني على البخاري ومسلم، لأحمد عليوة، بحث منشور على صفحته في الفيسبوك.
(٥) يعلم بهذا أن عبارة ابن حجر في التقريب: "وقال ابن المديني: سمع من أبيه قليلًا" فيها تجوز.

المبحث الثاني

مناقشة الأقوال الأربعة والترجيح بينها.

فهذه جملة الأقوال في المسألة وما يستدل لها، وأقربها أنه لم يسمع سوى حديث الوتر، وذلك لجزم أبي داود بسماعه حديث الوتر، فهذا يخرم القول بالمنع المطلق، وسماعه لحديث واحد يدل على أنه كان أهلًا للتحمل، ويدل على أنه أدرك أباه في الجملة.

وأما عَرْضُ ربيعة عليه والاستدلال به على أنه سمع، ولكنه سماع يسير - ولعله وقع في مرويات أبيه عن ابن يسار وحسب - بدلالة نفي كثير من أهل العلم له، ولو كان سمع كثيرًا لعرف واشتهر، ولكنه لقلته خفي على بعض، وحفظه بعض، ومن حفظ حجة على من لم يحفظ، ويكون نفي مخرمة محمولًا على الأكثر أو على مرويات معينة أُريدَ عرضها عليه، قال البيهقي: "يحتمل أن يكون المراد بما حكي عنه من إنكاره: سماع البعض دون الجميع والله أعلم".

فهذا القول موضع نظر، وكون الناس يعرضون كتب أبيه عليه فلا يدل على سماعه من أبيه، وحتى مروياته على ابن يسار لم يسمعها من أبيه، وذلك جاء في قوله السابق: "قرأت في كتاب أبي بكير عن سليمان بن يسار".

على أن القول بالمنع مطلقًا قريب محتمل، ولولا جزم أبي داود لكان هو الراجح، فإنه قول إمامي الصنعة أحمد وابن معين، ولكن يبقى من حفظ حجة على من لم يحفظ.

أما القول بالسماع مطلقًا فضعيف؛ إذ دليله قائم على وجادة أو خبر معلق، والاستدلال بعرض ربيعة على مخرمة من كتب أبيه لا يسلم بدلالته على السماع؛ لما سبق ذكره من أن روايته عن ابن يسار وجادة من كتب أبيه، نص مخرمة على ذلك.

ثم إن رواية الصحف وعرضها على من لم يسمعها كان يقع منذ عصور الرواية المتقدمة، قال التيمي[١]: "ذهبوا بصحيفة جابر إلى الحسن فراوها، وذهبوا بها إلى قتادة فرواها"، وقال همام بن يحيى[٢]: "قدمت أم سليمان

(١) معرفة علوم الحديث: ص١١٠.
(٢) الكفاية في علم الرواية، للخطيب البغدادي: ص٣٥٤.

اليشكري بكتاب سليمان، فقرئ على ثابت، وقتادة، وأبي بشر، والحسن ومطرف، فرووها كلها، وأما ثابت فروى منها حديثًا واحدًا".

والظن أن مالكًا علّق مرويات مخرمة لعدم تحقق سماعه، إذ تعليقه يحتمل أحد أمرين: إما ضعف مخرمة، وهذا مردود بما سيلحق ذكره إن شاء الله في ترجمة مخرمة، فلم يبق إلا ما فيه من الانقطاع الذي حمل مالكًا على تعليقه أو إرساله فيما يظهر، والله وحده أعلم

أما الاستدلال بسماعات مخرمة من الزهري وعامر بن عبد الله= فلا تنتهض دلالته؛ وتبقى قرينةً لا تقابِل ما ورد عن الراوي نفسه من نفي السماع، ولا ما ورد عن النقاد، وعلى فرض قبولها فإن بكيرًا يكون بالثغر كثيرًا كما أخبر الواقدي[1]، فلذا لم يظفر ابنه منه بسماع.

****

الخاتمة :

الحمد لله وحده، فقد جرى في هذا البحث عرض حال مخرمة في نفسه من جهة التوثيق والتضعيف، وتبين أن أكثر النقاد على توثيقه.

ثم في المبحث الأول جرى عرض الأقوال في سماع مخرمة من أبيه، وأنها جاءت على أربعة أقوال، وجرى عرض كل قول وأدلته، وأقربها أنه لم يسمع سوى حديث الوتر، والله وحده أعلم.

(١) تهذيب التهذيب: ١٢٨/١، وتنظر ترجمته في المعرفة والتاريخ للفسوي: ٦٦٢/١.

فهرس المصادر والمراجع

١- المعرفة والتاريخ، أبو يوسف يعقوب بن سفيان الفسوي، رواية: عبد الله بن جعفر بن درستويه النحوي، المحقق: أكرم ضياء العمري، إصدار: رئاسة ديوان الأوقاف، بالجمهورية العراقية، الناشر: مطبعة الإرشاد – بغداد، الطبعة: ١٣٩٣.

٢- تهذيب الكمال في أسماء الرجال، جمال الدين أبو الحجاج يوسف المزي، حققه وضبط نصه وعلق عليه: د بشار عواد معروف، الناشر: مؤسسة الرسالة – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٠.

٣- الكامل في ضعفاء الرجال، أبو أحمد بن عدي الجرجاني، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود-علي محمد معوض، شارك في تحقيقه: عبد الفتاح أبو سنة، الناشر: الكتب العلمية - بيروت-لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤١٨.

٤- تقريب التهذيب، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني، المحقق: محمد عوامة، الناشر: دار الرشيد – سوريا، الطبعة: الأولى، ١٤٠٦.

٥- الكمال في أسماء الرجال، أبو محمد عبد الغني بن عبد الواحد المقدسي، دراسة وتحقيق: شادي بن محمد بن سالم آل نعمان، الناشر: الهيئة العامة للعناية بطباعة ونشر القرآن الكريم والسنة النبوية وعلومها، الكويت - شركة غراس للدعاية والإعلان والنشر والتوزيع، الكويت، الطبعة: الأولى، ١٤٣٧.

٦- الثقات، محمد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ بن مَعْبدَ، التميمي، أبو حاتم، الدارمي البُستي، طبع بإعانة: وزارة المعارف للحكومة العالية الهندية، تحت مراقبة: الدكتور محمد عبد المعيد خان مدير دائرة المعارف العثمانية، الناشر: دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن الهند، الطبعة: الأولى، ١٣٩٣.

٧- معرفة علوم الحديث، أبو عبد الله الحاكم محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه بن نُعيم بن الحكم الضبي الطهماني النيسابوري المعروف بابن البيع، المحقق: السيد معظم حسين، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة: الثانية، ١٣٩٧.

٨- بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام، علي بن محمد بن عبد الملك الكتامي الحميري الفاسي، أبو الحسن ابن القطان، المحقق : د. الحسين آيت سعيد، الناشر : دار طيبة – الرياض، الطبعة : الأولى ، ١٤١٨.
٩- العلل ومعرفة الرجال برواية عبد الله بن أحمد، أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني، المحقق: وصي الله بن محمد عباس، الناشر: دار الخاني ، الرياض، الطبعة: الثانية، ١٤٢٢.
١٠- تهذيب التهذيب، أبو الفضل أحمد بن علي بن حجر شهاب الدين العسقلاني الشافعي، باعتناء: إبراهيم الزيبق، عادل مرشد، الناشر: مؤسسة الرسالة – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٣٥.
١١- الكفاية في علم الرواية، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي، صححه: أبو عبدالله السورقي، قابله: إبراهيم حمدي المدني، الناشر: جمعية دائرة المعارف العثمانية - حيدر آباد، الدكن، الطبعة: الأولى، ١٣٥٧.
١٢- الطبقات الكبرى، محمد بن سعد بن منيع الزهري، المحقق: الدكتور علي محمد عمر، الناشر: مكتبة الخانجي، القاهرة – مصر، الطبعة: الأولى، ١٤٢١.
١٣- تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، حققه وضبط نصه وعلق عليه: د بشار عوّاد معروف، الناشر: دار الغرب الإسلامي – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٢٤.
١٤- الجرح والتعديل، أبو محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم محمد بن إدريس بن المنذر التميمي الحنظلي الرازي، الناشر: مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية، بحيدر آباد الدكن – الهند، الطبعة: الأولى، ١٣٧١.
١٥- التوضيح لشرح الجامع الصحيح، أبو حفص عمر بن علي بن أحمد الأنصاري الشافعي المعروف بابن الملقن، المحقق: دار الفلاح للبحث العلمي وتحقيق التراث بإشراف خالد الرباط، جمعة فتحي، تقديم: أحمد معبد عبد الكريم، أستاذ الحديث بجامعة الأزهر، الناشر: دار النوادر، دمشق – سوريا، الطبعة: الأولى، ١٤٢٩.

١٦- مسائل الإمام أحمد رواية أبي داود السجستاني، أبو داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد بن عمرو الأزدي السَّجِسْتاني، تحقيق: أبي معاذ طارق بن عوض الله بن محمد، الناشر: مكتبة ابن تيمية، مصر، الطبعة: الأولى، ١٤٢٠.

١٧- معرفة السنن والآثار، أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخُسْرَوْجِردي الخراساني، أبو بكر البيهقي، المحقق: عبد المعطي أمين قلعجي، الناشرون: جامعة الدراسات الإسلامية (كراتشي - باكستان)، دار قتيبة (دمشق -بيروت)، دار الوعي (حلب - دمشق)، دار الوفاء (المنصورة - القاهرة)، الطبعة: الأولى، ١٤١٢.

١٨- مشاهير علماء الأمصار وأعلام فقهاء الأقطار، محمد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ بن مَعْبدَ، التميمي، أبو حاتم، الدارمي، البُستي، حققه ووثقه وعلق عليه: مرزوق على إبراهيم، الناشر: دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع، المنصورة، الطبعة: الأولى ١٤١١.

١٩- المراسيل، أبو محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن المنذر التميمي، الحنظلي، الرازي ابن أبي حاتم، المحقق: شكر الله نعمة الله قوجاني، الناشر: مؤسسة الرسالة – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٣٩٧.

٢٠- سؤالات الحاكم النيسابوري للدارقطني، أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي بن مسعود بن النعمان بن دينار البغدادي الدارقطني، المحقق: د. موفق بن عبد الله بن عبد القادر، الناشر: مكتبة المعارف – الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤٠٤.

٢١- المهذب في اختصار السنن الكبير، اختصرهُ: أبو عبد الله محمّد بن أحمد بن عُثمان الذّهَبيّ الشَّافعيّ، تحقيق: دار المشكاة للبحث العلمي، بإشراف أبي تَميم يَاسر بن إبراهيم، الناشر: دار الوطن للنشر، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢.

٢٢- معرفة الرجال عن يحيى بن معين وفيه عن علي بن المديني وأبي بكر بن أبي شيبة ومحمد بن عبد الله بن نمير وغيرهم/ رواية أحمد بن محمد بن القاسم بن محرز، أبو زكريا يحيى بن معين بن

عون بن زياد بن بسطام بن عبد الرحمن المري بالولاء، البغدادي، المحقق: الجزء الأول: محمد كامل القصار، الناشر: مجمع اللغة العربية – دمشق، الطبعة: الأولى، ١٤٠٥.

٢٣- التاريخ عن أبي زكريا يحيى بن معين، رواية أبي الفضل العباس بن محمد بن حاتم الدوري عنه، المؤلف: أبو زكريا يحيى بن معين، ضمن كتاب: يحيى بن معين وكتابه التاريخ، دراسة وترترتيب وتحقيق: الدكتور أحمد محمد نور سيف، الناشر: مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي - مكة المكرمة، الطبعة: الأولى، ١٣٩٩.

٢٤- سؤالات ابن الجنيد لأبي زكريا يحيى بن معين، أبو زكريا يحيى بن معين بن عون بن زياد بن بسطام بن عبد الرحمن المري بالولاء، البغدادي، المحقق: أحمد محمد نور سيف، دار النشر: مكتبة الدار - المدينة المنورة، الطبعة: الأولى، ١٤٠٨.

٢٥- مسند الموطأ للجوهري، أَبُو القَاسِمِ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بنُ عَبْدِ اللهِ بنِ مُحَمَّدٍ الغَافِقِيُّ، الجَوْهَرِيُّ المالكي، تحقيق: لطفي بن محمد الصغير، طه بن علي بُو سريح، الناشر: دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٩٩٧.

٢٦- الإيماء إلى أطراف أحاديث كتاب الموطأ، أبو العباس أحمد بن طاهر الداني الأندلسي، المحقق: أبو عبد الباري رضا بو شامة الجزائري، عبدالباري عبدالحميد، الناشر: مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الرياض – السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤٢٤.

المحتويات

مقدمـة ٢٣٩٨
التمهيد: ترجمة مخرمة بن بكير وبيان توثيقه. ٢٤٠١
المبحث الأول: عرض الأقوال في سماع مخرمة بن أبيه..... ٢٤٠٣
المطلب الأول: القول بنفي السماع مطلقًا. ٢٤٠٤
المطلب الثاني: القول بأن مخرمة لم يسمع من أبيه إلا حديثًا واحدًا.
..... ٢٤٠٦
المطلب الثالث: القول بإثبات سماعه من أبيه مطلقًا..... ٢٤٠٦
المطلب الرابع: القول بأن مخرمة سمع من أبيه أحاديث يسيرة. ٢٤٠٩
المبحث الثاني: مناقشة الأقوال الأربعة والترجيح بينها. ٢٤١٠
الخاتمة..... ٢٤١١
فهرس المصادر والمراجع ٢٤١٢